التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

لسنة

2006

تحرير

د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل الثامن

المؤشرات السكانية الفلسطينية

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

المؤشرات السكانية الفلسطينية

مقدمة

انقضى عام 2006 عام الحصار على الشعب الفلسطيني، وما زال تحت حراب الاحتلال الصهيوني يلقى فنوناً جديدة من الحصار والتجويع والتمييز العنصري، وما زال جدار الضم والتوسع يمتد من شمال الضفة الغربية إلى جنوبها مبتلعاً مزيداً من الأراضي، عازلاً سكانها، قالباً لحياة الناس اليومية رأساً على عقب في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية، محولاً إياها إلى حياة مريرة لا تطاق بهدف ترحيله عن أرضه.

انقضى هذا العام الذي قامت فيه "إسرائيل" بعدة اجتياحات لقطاع غزة، مع إحكام الحصار البري والجوي والبحري وإغلاق المعابر الحدودية بصورة متقطعة، الأمر الذي حوّلَ القطاع إلى سجن ليس بالكبير كثيراً.

انقضى هذا العام وما زالت "إسرائيل" مستمرة بكل الأساليب القديمة والحديثة من القتل والتهجير واعتقال المواطنين الفلسطينيين، ومصادرة الأراضي وتجريفها، وقلع الأشجار والمحاصيل الزراعية، وفصل التجمعات والمناطق السكنية وتحويلها إلى كانتونات معزولة، ووضع الحواجز العسكرية الدائمة والمؤقتة على الطرقات وعلى مداخل التجمعات السكانية، والتي تحد وتعيق من حركة السكان وانتقالهم إلى أعمالهم ومزارعهم، كل ذلك بهدف إذلال الشعب الفلسطيني وكسر شوكته لفرض الأمر الواقع للقبول بحلول جزئية من قبل الإسرائيليين، إضافةً إلى تهجير الفلسطينيين إلى الخارج للبحث عن الأمان والاستقرار ولقمة العيش، وللتأثير على التوازن الديموغرافي الذي يتجه لصالح الجانب الفلسطيني بهدف الحد من التزايد الديموغرافي داخل فلسطين.

انقضى هذا العام وما زال أكثر من خمسة ملايين فلسطيني في الشتات يحلمون بالعودة إلى وطنهم، لا يثنيهم الزمان ولا المكان عن حقهم في العودة إليه، وما زال الشعب الفلسطيني في فلسطين، صامداً على أرضه، ثابتاً على عدم التنازل عن حقوقه، رغم كل سياسات التهجير والحصار والتجويع، ويزداد ثباتاً ويقيناً في أن الاستقرار والسلام في المنطقة لا يتحقق إلا بحصوله على حقوقه الوطنية والعودة إلى موطنه.

أولاً: تعداد الفلسطينيين في العالم

تشير التقديرات المنقحة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد الفلسطينيين في العالم في نهاية عام 2006 قد بلغ حوالي 10.1 مليون نسمة، يقيم أكثر من نصفهم 50.4% في فلسطين التاريخية، ويشكلون حوالي خمسة ملايين و90 ألف نسمة، والباقي

حوالي خمسة ملايين وعشرة آلاف نسمة يقيمون في الشتات كلاجئين أو نازحين ومهجرين ومهاجرين أو مشردين، يحرمهم الكيان الصهيوني من حق العودة إلى أوطانهم، رغم كل القرارات الدولية التي تضمن لهم هذا الحق[1].

يتوزع السكان الفلسطينيون المقيمون في فلسطين التاريخية إلى حوالي مليون و134 ألف نسمة يقيمون في الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1948، أو ما أصبح يُسمى "إسرائيل"، وحوالي ثلاثة ملايين و952 ألف نسمة يقيمون في الأراضي التي احتلت عام 1967، والتي تضم قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك منطقة شرقي القدس التي ضمتها "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن "إسرائيل" تضم عدد سكان القدس إليها بصورة غير قانونية، كما تضم عدد السكان السوريين المقيمين في هضبة الجولان السورية المحتلة إلى عدد سكانها.

أما فلسطينيو الشتات فيتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة وخاصة الأردن، إذ يقدر عدد الفلسطينيين في نهاية عام 2006 فيها حوالي 2.8 مليون نسمة، بمعنى آخر فإن أكثر من ربع الفلسطينيين في العالم يقطنون في الأردن، وغالبيتهم العظمى يحملون الجنسية الأردنية.

أما باقي الفلسطينيين المقيمين في الدول العربية الأخرى، فيشكلون ما نسبته 16.2% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة: لبنان، وسورية، ومصر.

أما الفلسطينيون في الدول الأجنبية فيقدر عددهم بحوالي 573 ألف نسمة أي ما نسبته 5.7% من مجموع الفلسطينيين في العالم، ويتركزون في الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية وكندا وبريطانيا وألمانيا والدول الأوروبية الأخرى. والجدول التالي يمثل توزيع السكان الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة.

جدول 8/1: عدد السكان الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة في نهاية عام 2006[2]

مكان الإقامة	عدد السكان (بالألف نسمة)	النسبة المئوية %
الضفة الغربية وقطاع غزة	3,952	39.2
الأراضي المحتلة عام 1948 "إسرائيل"	1,134	11.2
الأردن	2,799	27.7
الدول العربية الأخرى	1,636	16.2
الدول الأجنبية	573	5.7
المجموع	**10,094**	**100**

توزيع السكان الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة في نهاية عام 2006

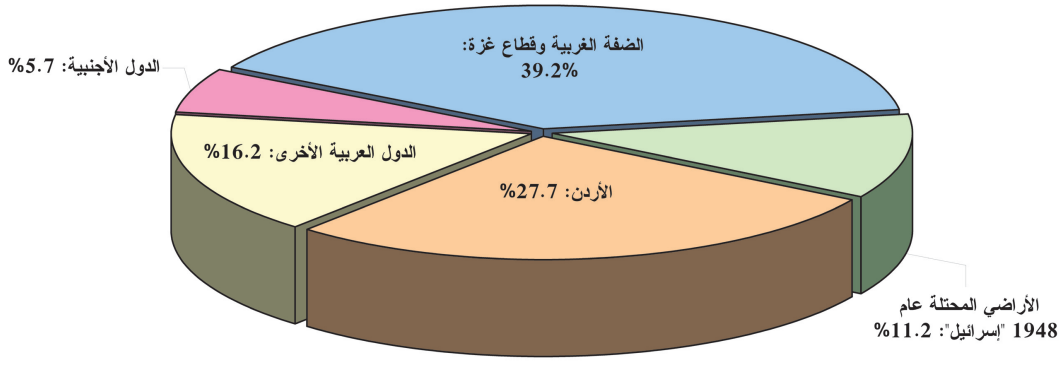

ينبغي الإشارة هنا إلى ان تقدير السكان في الدول الاجنبية والدول العربية الاخرى يصعب التحقق منه، وغالباً ما يتوقع أن يكون أكبر من هذا الرقم كما تشير العديد من الدراسات، وذلك لأن عدداً كبيراً من الفلسطينيين قد غادروا البلاد قبل حرب عام 1967، أو حتى قبل حرب 1948، وحصلت هذه الحروب وهم بالخارج، أو حصلوا على جنسيات تلك الدول هم وأبناؤهم وأحفادهم بعد ذلك، وتحولت جنسيتهم هم وأحفادهم من الجنسية الفلسطينية أو الأردنية إلى الجنسيات الأخرى.

كما أن العديد من الفلسطينيين حصلوا على جنسيات الدول العربية التي يقيمون بها، وخاصة في الأردن لأسباب طبيعية في حينه، وذلك لكون الضفة الغربية كانت جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية حتى فك الارتباط عام 1988، إضافةً إلى العلاقات الاجتماعية والعائلية المتميزة والمتداخلة بين القاطنين على ضفتي نهر الأردن، وعلى جانبي الحدود بين قطاع غزة ومصر.

ثانياً: الخصائص الديموغرافية للفلسطينيين:

1. الضفة الغربية وقطاع غزة:

تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد السكان المقدر في نهاية عام 2006 بلغ حوالي ثلاثة ملايين و952 ألف نسمة، يتوزعون إلى حوالي مليوني نسمة من الذكور، وحوالي مليون و950 ألف نسمة من الإناث بنسبة 102.8 ذكر لكل 100 أنثى[3].

كما يتوزع السكان جغرافياً في الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية عام 2006 إلى حوالي مليونين و480 ألف نسمة في الضفة الغربية أي بنسبة 63%، وحوالي مليون و470 ألف نسمة في قطاع غزة، يشكلون ما نسبته 37% من مجموع السكان.

أما حسب المحافظات فيتوزع السكان في 16 محافظة، منها خمس محافظات في قطاع غزة، و11 محافظة في الضفة الغربية، حيث تعتبر محافظة الخليل أكبر المحافظات من ناحية عدد السكان، إذ يقدر سكانها في نهاية عام 2006 بحوالي 552 ألف نسمة، يليها محافظة غزة، والتي يقدر عدد سكانها بحوالي 515 ألف نسمة، وتأتي في المرتبة الثالثة محافظة القدس، إذ يقدر عدد سكانها بحوالي 412 ألف نسمة في السنة نفسها.

أما أقل المحافظات من حيث عدد السكان فهي محافظات أريحا وطوباس وسلفيت، إذ يقدر عدد سكانها بحوالي 44 ألف نسمة و49 ألف نسمة، و65 ألف نسمة على التوالي.

يمتاز المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بأنه مجتمع فتي، إذ يشكل السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة حوالي 45.7% في نهاية عام 2006، الأمر الذي يبقي معدلات الإعالة العمرية مرتفعة نسبياً، والتي وصلت إلى حوالي 94.2 في نهاية عام 2006، مع ملاحظة أن معدلات الإعالة العمرية تتناقص مع الزمن، إذ بلغت عام 1997 حوالي 101.3 ثم انخفضت إلى حوالي 100 عام 2001. وهذا يعود بصورة أساسية إلى الانخفاض التدريجي والبطيء لمعدلات الخصوبة في الضفة والقطاع، الأمر الذي يقلل من نسبة السكان دون 15 سنة.

أما على مستوى المنطقة فإن هناك اختلافاً ملحوظاً بين نسبة السكان أقل من 15 سنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث بلغت 43.9% في الضفة الغربية و48.8% في قطاع غزة. هذا الأمر يجعل معدلات الإعالة العمرية في قطاع غزة مرتفعة مقارنة بالضفة الغربية مما يضيف أعباء أكبر على المعيلين في القطاع، ومع ذلك فإن معدلات الإعالة متناقصة في كلا المنطقتين، حيث كانت معدلات الإعالة العمرية في الضفة الغربية 94.7 عام 1997 وانخفضت إلى 88.5 عام 2006، بينما انخفضت من 114.5 إلى 104.5 في قطاع غزة للفترة نفسها، وهذا يعود أساساً لارتفاع معدلات الخصوبة والإنجاب في قطاع غزة بصورة ملحوظة مقارنة بالضفة الغربية.

أما من ناحية الزواج والطلاق في الضفة والقطاع فتشير الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد عقود الزواج قد ازداد من 23,492 عقداً خلال عام 1997 ليصبح 28,876 عقداً خلال عام 2005، بمقدار زيادة سنوية بلغت خلال الفترة بـ 673 عقداً في السنة، إلا أن معدلات الزواج الخام قد انخفضت من 8.4 عقداً لكل ألف من السكان عام 1997 لتصل إلى 7.7 عقداً لكل ألف من السكان عام 2005، مع العلم أيضاً أن عقود الزواج خلال سنوات الانتفاضة قد انخفضت بصورة ملحوظة، وقد بلغ أدنى حدٍ لها عام 2002، إذ كانت 22,611 عقداً فقط.

أما عدد حالات الطلاق فقد بلغت 3,449 حالة عام 1997 لتصل إلى 4,211 حالة عام 2005. كما بلغت معدلات الطلاق الخام حوالي 1.2 حالة لكل ألف من السكان عام 1997، وانخفضت إلى 1.1 حالة لكل ألف من السكان عام 2005[4].

ووفقاً للتقرير السنوي لمكتب قاضي قضاة فلسطين عن سنة 2006، فقد بلغ مجموع عقود

الزواج 28,452 عقداً، وبمقابل ذلك سجلت حالات الطلاق 3,796 حالة أي ما نسبته 13.34%[5].

ومن ناحية التركيب الأسري، تُظهر النتائج أن نسبة الأسر النووية في ازدياد مستمر على حساب الأسر الممتدة في الغالب، حيث تشير نتائج التعداد السكاني 1997 إلى أن معظم الأسر أي 73.2% هي أسر نووية، في حين أصبحت حسب نتائج المسح الصحي الديموغرافي 2004 حوالي 83% من الأسر. بينما كانت حوالي 23% من الأسر الممتدة عام 1997، وأصبحت 12.6% عام 2004، أما الباقي في كلا العامين فهي أسر من شخص واحد أو مركبة والتي لم تشكل التغيرات فيها قيماً ملحوظة[6].

كما بلغ متوسط حجم الأسرة حوالي 6.4 فرداً عام 1997 ليصل إلى حوالي ستة أفراد عام 2006، لذلك فإنه على الرغم من انخفاض معدلات الخصوبة إلا أن معدلات التكوين الأسري بقيت مرتفعة نسبياً بسبب انخفاض متوسط حجم الأسرة.

2. فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل":

تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبالاستناد إلى مصادر إسرائيلية إلى أن عدد السكان الفلسطينيين في الكيان الصهيوني يقدر بحوالي مليون و134 ألف نسمة، هذا الرقم لا يشمل عدد السكان العرب في هضبة الجولان السورية، كما لا يشمل عدد السكان في منطقة جـ1 (J1) من محافظة القدس، إضافةً إلى العرب اللبنانيين الذين انتقلوا للإقامة المؤقتة في "إسرائيل"، حيث إن "إسرائيل" تحصي جميع هذه الفئات ضمن سكانها وضمن العرب ككل[7].

كما تشير الإحصاءات المتوفرة عن الفلسطينيين في "إسرائيل" إلى أن نسبة الجنس لعام 2005 تقدر بحوالي 103.7 ذكر لكل 100 أنثى، وأن 40.6% منهم دون سن الـ 15، بينما بلغت نسبة كبار السن والذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر 3.2%، وبلغ معدل الخصوبة الكلي 3.7 مولوداً لكل امرأة عام 2003، ومعدل المواليد الخام 28.6 مولوداً لكل ألف من السكان عام 2005. كما بلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية حوالي خمسة أفراد.

أما معدل الوفاة الخام فقد بلغ 2.8 حالة وفاة لكل ألف من السكان عام 2005، في حين بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع حوالي ثمان حالات وفاة لكل ألف مولود حي. أما نسبة الأمية بين الفلسطينيين في عُمْر 15 سنة فأكثر في "إسرائيل" فقد بلغت 6.2%، بينما بلغت نسبة الحاصلين على شهادة بكالوريوس فأعلى 7.4%.

3. الأردن:

يقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن عدد السكان الفلسطينيين في الأردن يبلغ حوالي 2.8 مليون نسمة، وذلك بناءً على افتراض أن نسبة الفلسطينيين تقدر بحوالي نصف عدد السكان في الأردن، وبناء على بيانات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، وكذلك بناءً على أن معدل النمو السنوي يبلغ 2.3%[8].

وحسب إحصاءات وكالة الأونروا، فإن هناك مليوناً و858 ألفاً و362 لاجئاً فلسطينياً وذلك حتى تاريخ 2006/12/31[9]. مع ملاحظة أن هناك عدداً كبيراً من الفلسطينيين في الأردن غير مسجلين كلاجئين لأسباب مختلفة حيث إن 13% من سكان المخيمات في الأردن غير مسجلين لدى وكالة الغوث وأن حوالي 95% من الفلسطينيين المقيمين في الأردن يحملون الجنسية الأردنية.

تبلغ نسبة السكان دون 15 سنة حوالي 41.7% من مجموع السكان الفسطينيين، بينما تبلغ نسبة الذين أعمارهم 65 سنة فأكثر حوالي 4.2%، وبلغ معدل الخصوبة الكلي للفلسطينيين في الأردن 4.6 مولود لكل امرأة، وبلغت نسبة الإعالة للفلسطينيين في الأردن 85.4 عام 2000.

4. سورية:

يبلغ عدد السكان الفلسطينيين المقيمين في سورية والمسجلين لدى الأونروا كلاجئين 442,363 نسمة، وذلك حتى 2006/12/31، وهم يشكلون 106,062 عائلة[10].

وتشير مصادر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن 95.6% من سكان المخيمات غير مسجلين لدى وكالة الغوث كلاجئين، وأن نسبة الأفراد دون 15 سنة لعام 2006 تقدر بحوالي 33.1%، وأن 4.3% من السكان تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر، وبلغ معدل المواليد الخام 18 مولوداً لكل ألف من السكان الفلسطينيين، وبلغ معدل الخصوبة الكلي للنساء الفلسطينيات في سورية 3.5 مولوداً لكل امرأة عام 2001. كما تشير هذه المصادر إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في سورية يُقدر بحوالي 4.9 فرداً.

5. لبنان:

تشير إحصاءات وكالة الغوث[11] إلى أن عدد السكان الفلسطينيين المسجلين كلاجئين ويقيمون في لبنان بتاريخ 2006/12/31 بلغ 408,438 فرداً، يشكلون حوالي 105,041 عائلة، وأن متوسط حجم الأسرة المعيشية للفلسطينيين في لبنان بلغ 3.9 فرداً.

كما بلغت نسبة الجنس للفلسطينيين في لبنان حوالي 98.5 ذكر لكل 100 أنثى، وأن نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة تساوي 33%، بينما بلغت نسبة الأفراد الذين أعمارهم 65 سنة فأكثر 5.5% وهي نسبة عالية من كبار السن مقارنة بباقي الفلسطينيين في المناطق الأخرى، وبلغ معدل المواليد الخام 16.3 مولوداً لكل ألف من السكان للعام 2006، وبلغ معدل الخصوبة الكلي 3.5 مولوداً لكل امرأة للعام 1999.

6. مقارنات عامة بين الفلسطينيين:

الجدول المقارن التالي يمثل ملخصاً لأهم المقارنات الرئيسة لبعض المؤشرات الديموغرافية بين الفلسطينيين لعام 2006 (ما لم يذكر خلاف ذلك بين قوسين):

جدول 8/2 : ملخص لبعض المؤشرات الديموغرافية للفلسطينيين حسب مكان الإقامة[12]

المؤشر	الضفة الغربية	قطاع غزة	مجموع الضفة وغزة	"إسرائيل"	الأردن	سورية	لبنان
نسبة الأفراد 15 سنة فأقل %	43.9	48.8	45.7	40.6 (2005)	41.7 (2000)	33.1	33
نسبة الأفراد 65 سنة فأكثر %	3.3	2.6	3	3.2 (2005)	4.2	4.3	5.5
نسبة الإعالة % (لكل مائة من الأفراد 15–64 سنة)	88.5	104.7	94.2	77.9	84.9 (2000)	59.7	62.6
نسبة الجنس % (ذكر لكل 100 أنثى)	102.8	102.7	102.8	103.7 (2005)	–	102.3 (2002)	98.5
معدل المواليد الخام (مولود لكل ألف من السكان)	33.7	41.7	36.7	28.6 (2005)	–	23.3 (2001)	16.3 (1999)
معدل الوفاة الخام (حالة وفاة لكل ألف من السكان)	4	3.8	3.9	2.8 (2005)	–	3.3 (2001)	–
معدل الخصوبة الكلي (مولود لكل امرأة)	4.1 (2003)	5.8 (2003)	4.6 (2003)	3.7 (2003)	4.6 (2000)	3.5 (2001)	3.5 (1999)
معدل الزيادة الطبيعية %	3	3.8	3.3	2.6 (2005)	–	2 (2002)	–
متوسط حجم الأسرة (فرد لكل أسرة معيشية)	5.7	6.6	6	5 (2005)	6.2 (2000)	4.9	3.9

من خلال الجدول السابق، وعلى الرغم من اختلاف الإسناد الزمني لبعض المؤشرات، إلا أنه يمكن ملاحظة عدة أمور أهمها :

أ. أن المجتمع الفلسطيني مجتمعٌ فتيٌ، إلا أن توزيعه العمري يختلف حسب الإقامة اختلافاً واضحاً، حيث يتبين أن نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأقل في قطاع غزة تشكل أعلى نسبة تليها الضفة الغربية، الأمر الذي يجعل نسبة الإعالة فيهما أعلى نسبة، ويضيف أعباء اقتصادية كبيرة على معيلي أفراد الأسر في هذه المناطق في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، بينما تشكل كل من سورية ولبنان أدنى نسبة إعالة، يرافق ذلك أن أعلى نسبة لكبار السن 65 سنة فأكثر تتواجد في لبنان وأدنى نسبة في قطاع غزة.

ب. أن نسبة الجنس في جميع مناطق إقامة الفلسطينيين تزيد عن 100 باستثناء لبنان، الأمر الذي قد يعود لهجرة الذكور بنسبة أكبر من هجرة الإناث، ولارتفاع معدلات الوفيات بين الذكور خلال العقود الماضية.

ج. أن معدلات المواليد الخام هي أعلى ما يكون في قطاع غزة والضفة الغربية، وأدناها في لبنان وسورية، الأمر الذي يشكل ضغوطاً سكانية على قطاع غزة بالذات، وهي المنطقة الجغرافية ذاتها التي تُعدُّ الكثافة السكانية فيها من أعلى المناطق في العالم، إذ تبلغ هذه الكثافة في قطاع غزة في نهاية 2006 نحو 4,032 نسمة لكل كيلومتر مربع، في الوقت نفسه فإن هذا يعني أنه إذا استمرت المعطيات على ما هي عليه، فإن الكثافة السكانية في قطاع غزة ستزداد بصورة مستمرة وبصورة تزيد الوضع تعقيداً، الأمر الذي يضيف أسباباً جديدة تستدعي ضرورة عودة اللاجئين إلى أوطانهم، والذين يشكلون ما نسبته 69.2% من مجموع سكان القطاع، وضرورة تطبيق حق العودة لجميع اللاجئين من شتى المناطق إلى أوطانهم الأصلية.

د. إن ارتفاع معدلات المواليد في قطاع غزة يؤدي أيضاً إلى ازدياد نسبة السكان فيها من مجموع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي يستدعي مراعاة ذلك من قبل المخططين ومتخذي القرار في هذه المناطق. ففي عام 1997 كانت نسبة سكان قطاع غزة تساوي 35.7%، بينما أصبحت في نهاية عام 2006 تقدر بحوالي 37.2%.

هـ. أن معدلات الوفاة الخام متقاربة، إلا أن أعلاها في الضفة الغربية وقطاع غزة وأدناها في "إسرائيل"، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته وسياساته العنصرية المتعاقبة لعدة عقود، وخاصة عمليات القتل التي يمارسها، إضافةً إلى التحسن الملحوظ في الخدمات الصحية في "إسرائيل" مقارنة بمثيلاتها في المناطق الأخرى، وعدم الاهتمام بالنواحي الصحية من قِبَل "إسرائيل" في الضفة الغربية وقطاع غزة بصورة مشابهة لما تقوم به لمواطنيها، بل وبالعكس هناك عدة مؤشرات تدل على ممارستها وبصورة مستمرة لكل الوسائل من التنظيف العرقي ضد العرب في فلسطين، بما فيها الترانسفير والإجراءات التي تجبر الفلسطينيين على الهجرة الطوعية، أو عدم قدرتهم على العودة، أو حتى من خلال التأثير على القدرة الفسيولوجية على الإنجاب للنساء الفلسطينيات[13].

و. أن متوسط حجم الأسرة يبقى مرتفعاً في الضفة والقطاع، وخاصة في قطاع غزة، إضافةً إلى الفلسطينيين في الأردن، إلا أن أدنى متوسط يكون في سورية ولبنان و"إسرائيل".

ز. إن معدلات الزيادة الطبيعية ستبقى مرتفعة نسبياً بين الفلسطينيين مقارنة بالمجتمعات المجاورة، وستبقى أعلى من 2.5% خلال العقد القادم.

ثالثاً: اللاجئون الفلسطينيون

يشكل مفهوم اللجوء وقياسه معضلة أساسية لأي باحث يحاول الولوج إليه عن الفلسطينيين[14]، ذلك يعود أساساً لعوامل كثيرة جداً منها تعدد الحروب والصراعات التي اجتاحت المنطقة خلال القرن الماضي وخاصة حرب عام 1948، وحرب عام 1967، وما أعقبهما من احتلال كل فلسطين والانتفاضة الفلسطينية (1987–1990)، وانتفاضة الأقصى (2000–2005)، وتعدد الجهات

المسيطرة على المناطق الفلسطينية منذ الانتداب البريطاني، وتبعية الضفة الغربية للأردن خلال الفترة 1948–1967، والسيطرة المصرية على قطاع غزة خلال الفترة نفسها، وتعدد أسباب الهجرة والتحرك السكاني للفلسطينيين في كل فترة من الفترات، وتعدد الإجراءات والسياسات الإسرائيلية المتعاقبة لترحيل الفلسطينيين وتهجيرهم قصراً أو طوعاً، أو لتنوع المضايقات المستمرة التي تلزم بعض الأسر الفلسطينية للبحث عن مناطق أكثر أمناً في الخارج، أو للبحث عن مصدر للرزق، إضافةً إلى تنوع الإجراءات التي اتبعتها الدول المستضيفة للاجئين بخصوص الجنسية والإقامة والعمل وغيرها من الإجراءات والأسباب.

تشمل أعداد الفلسطينيين في الخارج أيضاً أفراداً وأسر غادروا فلسطين قبل عام 1948، أو خلال الفترة 1948–1967 بصورة طوعية، ولأسباب طبيعية، كما ينتقل الأفراد من كل الدول سواء لطلب العلم أو العمل أو غيرها من الأسباب، إلا أنهم لم يعودوا نتيجة الاحتلال.

كما ينظر البعض إلى أن اللاجئين هم من غادروا البلاد عام النكبة 1948 فقط، وهذا لا يكفي، لأن مفهوم اللجوء يشمل أيضاً الذين هُجِّروا عام النكسة 1967، أو أن اللاجئين هم من يتواجدون في الخارج فقط، وهذا أيضاً لا يكفي، لأنه يشمل أيضاً اللاجئين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة وهُجِّروا من أراضيهم، كما ينظر البعض إلى أن اللاجئين هم المتواجدون في المخيمات فقط، وهذا أيضاً لا يكفي، لأنه يشمل أيضاً اللاجئين خارج المخيمات.

وإذا افترضنا أن جميع الفلسطينيين في الخارج هم لاجئون، ثم أضفنا عدد اللاجئين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[15]، فإن عدد اللاجئين يصل إلى حوالي ستة ملايين و740 ألف نسمة (في الخارج خمسة ملايين وسبعة آلاف و918 ، وفي الداخل مليون و732 ألفاً و801) بمعنى أن حوالي 66.7% من الفلسطينيين في العالم هم لاجئون، وهناك حاجة ملحة للعودة إلى ديارهم وأوطانهم التي كانوا يسكنون بها أو يسكن بها آباؤهم أو أجدادهم سواء في المناطق المحتلة عام 1948 أو عام 1967 .

أما بالنسبة لعدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سجلات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، حتى تاريخ 2006/12/31 فيبينهم الجدول التالي، مع ملاحظة أن هذه المعلومات ترتكز على سجلات الأفراد التي تُسجل بانتظام، غير أن التسجيل لدى الوكالة اختياري، ولا تمثل هذه الأرقام سجلاً دقيقاً للتعداد السكاني.

جدول 8/3: عدد اللاجئين الفلسطينيين من الأفراد والمواليد والعائلات المسجلين في الأونروا حسب المنطقة حتى 2006/12/31[16]

المنطقة	عدد الأفراد الكلي	عدد المواليد	عدد العائلات	عدد المخيمات	عدد الأفراد في المخيمات	نسبة الأفراد المقيمين في المخيمات %
الضفة الغربية	722,302	7,802	180,003	19	186,479	25.8
قطاع غزة	1,016,964	24,287	220,495	8	478,272	47
لبنان	408,438	2,964	105,041	12	215,890	52.9
سورية	442,363	8,688	106,062	10	119,055	26.6
الأردن	1,858,362	22,620	362,528	10	328,076	17.7
المجموع	**4,448,429**	**66,361**	**974,129**	**59**	**1,327,772**	**29.8**

أعداد اللاجئين المسجلين في الأونروا حسب المنطقة حتى 2006/12/31

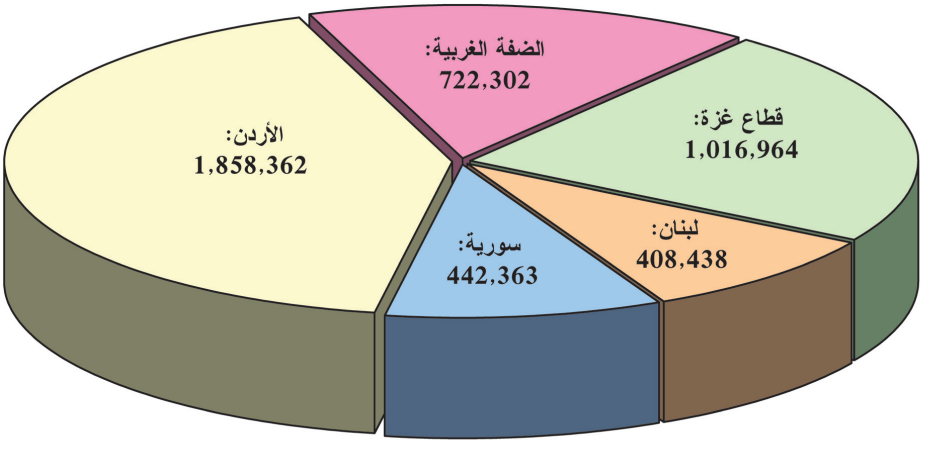

يلاحظ من الجدول السابق أن عدد اللاجئين المسجلين في مناطق عمليات الأونروا الخمسة يقدر بحوالي أربعة ملايين و448 ألف نسمة، يقيم حوالي 41.8% منهم في الأردن، و39.1% منهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 (موزعين إلى 22.9% في قطاع غزة و16.2% في الضفة الغربية) والباقي 19.1% مسجلون في سورية ولبنان.

ولا بد من التنويه هنا إلى أن الدخول في تقديرات للسكان الفلسطينيين في كل دولة من دول العالم الأخرى يشوبها العديد من جوانب القصور والاعتبارات والعوامل، والتي يصعب التنبؤ بها بدقة مقبولة، الأمر الذي يعرضها للتغيّر من فترة لأخرى بصورة تفقدها الهدف المرجو منها.

أما إذا نظرنا إلى عدد اللاجئين المسجلين خلال 35 سنة سابقة 1970–2005 فنجد أن عددهم كان

مليوناً و425 ألفاً و219 لاجئاً مسجلاً في منتصف عام 1970، وبلغ عددهم أربعة ملايين و283 ألفاً و892 لاجئاً مسجلاً في منتصف عام 2005، فيمكن حساب معدل النمو السنوي الثابت للسكان اللاجئين المسجلين خلال الفترة المذكورة باستخدام النموذج الأسي اللوغرتمي الطبيعي، حيث وجد أنه يساوي 3.14% سنوياً، وباستخدام هذا المعدل وبافتراض ثباته للمستقبل لأنه محسوب لفترة طويلة جداً، فإن عدد اللاجئين المسجلين سيتضاعف خلال حوالي 22 سنة.

رابعاً: اتجاهات النمو السكاني

تشير جميع المعطيات حول معدلات النمو السكاني للفلسطينيين بأنها مرتفعة نسبياً، مقارنة بمعدلات النمو السكاني لمعظم الشعوب الأخرى، إلا أنها متناقصة بصورة بطيئة مع الزمن نتيجة للعوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتداخلة .

إن البحث في اتجاهات النمو السكاني للفلسطينيين في العالم من المواضيع الشائكة لاختلاف هذه المعدلات باختلاف الموقع الجغرافي والمستوى المعيشي للسكان الفلسطينيين فيها، واختلاف مصادر البيانات ومنهجياتها واختلاف الإسناد الزمني، إضافةً إلى الاختلاف في الشمول وبعض المفاهيم الجغرافية، لذلك سيتم التركيز هنا على اتجاهات النمو السكاني للفلسطينيين في العالم بشكل عام، وفي الضفة والقطاع وفلسطين التاريخية بشكل خاص.

تعتبر الخصوبة والوفيات والهجرة العناصر الأساسية للتغيُّر والنمو السكاني في أي دولة أو منطقة. فمن ناحية الهجرة فإنها لا تؤثر على تقديرات مجموع السكان الفلسطينيين في العالم، بل تؤثر على توزيعهم المكاني ومكان إقامتهم، لذلك تنحصر العوامل المؤثرة على اتجاهات النمو السكاني الحقيقية على معدلات الخصوبة والوفيات واتجاهاتها.

تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن معدلات الخصوبة في الضفة الغربية وقطاع غزة قد انخفضت في العقد الأخير من القرن الماضي، حيث بلغ معدل الخصوبة الكلية 6.04 مولوداً بالاستناد إلى بيانات التعداد السكاني 1997 ثم أصبح 4.6 مولوداً عام 2003 بناءً على نتائج المسح الديموغرافي الصحي 2004.

أما على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، فيلاحظ أن هناك فروقاً ملحوظة في معدلات الخصوبة بينها، حيث تشير المصادر السابقة نفسها إلى أن معدل الخصوبة الكلية في الضفة الغربية قد انخفض من 5.6 مولوداً عام 1997 ليصبح 4.1 مولوداً عام 2003، بينما انخفض في قطاع غزة من 6.9 مولوداً إلى 5.8 مولوداً للفترة نفسها. كما بلغ متوسط عدد الأطفال الذين سبق إنجابهم للنساء اللاتي سبق لهن الزواج عام 2004 حوالي 4.5 طفل موزعين إلى 4.3 طفل في الضفة الغربية و4.9 طفل في قطاع غزة.

أما معدلات الزيادة الطبيعية السنوية للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة فقد انخفضت من 3.8% إلى 3.3% خلال الفترة 1997–2006، رافق ذلك انخفاضٌ في معدلات المواليد الخام من 42.7 مولوداً لكل ألف من السكان ليصبح 36.7 مولوداً لكل ألف من السكان خلال الفترة نفسها.

إلا أن جزءاً بسيطاً من تأثير انخفاض معدلات الخصوبة يتم تعويضه من خلال الانخفاض الذي حصل في الفترة نفسها في معدلات الوفيات الخام، والتي انخفضت من 4.9 متوفى لكل ألف من السكان عام 1997 لتصبح 3.9 متوفى لكل ألف من السكان سنة 2006. إضافةً إلى أن ذلك يترافق أيضاً مع ارتفاع معدلات البقاء على قيد الحياة خلال الفترة نفسها ولكلا الجنسين، وذلك من 70.2 سنة إلى 71.7 سنة للذكور ومن 71.7 سنة إلى 73.2 سنة للإناث. مع ملاحظة وجود اختلاف بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ توقع البقاء على قيد الحياة عام 2006 في الضفة الغربية 71.9 سنة للذكور و73.6 للإناث، في حين بلغ هذا العمر 71.4 سنة للذكور و72.5 سنة للإناث في قطاع غزة.

إن محصلة ذلك هو انخفاض في معدلات النمو السكاني السنوية، والتي يتوقع أن تنخفض بمعدلات طفيفة سنوياً. حيث كانت عام 1997 حوالي 4% وانخفضت لتصل إلى 3.3% عام 2006، ثم يُتوقع أن تصل إلى 2.8% عام 2015. هذه المعطيات تشير إلى أن معدلات النمو خلال السنوات 1997–2006 انخفضت بقيمة 0.7%، وبمعدل انخفاض سنوي يقدر بحوالي 0.077% سنوياً، وحتى إذا افترضنا أن هذا الانخفاض سيستمر بالاتجاه نفسه خلال العقد القادم فإن معدلات النمو السنوي تبقى مرتفعة (نسبياً)، وقيمتها أكثر من 2.5% سنوياً.

أما على مستوى الضفة الغربية، وبافتراض أن صافي الهجرة هو صفر، فإن معدلات النمو السكاني السنوية قد انخفضت خلال الفترة 1997–2006 من 3.6% إلى 3% بانخفاض سنوي يقدر بقيمة 0.066% سنوياً، بينما انخفضت المؤشرات نفسها في قطاع غزة من 4.1% إلى 3.8%، أي بانخفاض يقدر بقيمة 0.033% سنوياً.

هذا الأمر يمكننا من القول بأنه وعلى الرغم من تناقص معدلات النمو السكاني السنوية المتوقعة إلا أن هناك استمراراً لتزايد السكان والكثافة السكانية في قطاع غزة بصورة أكبر نسبياً منها في الضفة الغربية، بمعنى ازدياد نسبة السكان في قطاع غزة (على افتراض أن صافي الهجرة يساوي صفر).

أما الفلسطينيون في العالم الذين يقدر عددهم حوالي 10.1 مليون نسمة نهاية عام 2006 منهم حوالي 50.4% في فلسطين التاريخية، فإنه يتوقع استمرار زيادة عددهم بصورة ملحوظة سنوياً، وبصورة أعلى من زيادة اليهود، إلا أن معدلات النمو السنوي ستتناقص بصورة بطيئة خلال العقدين القادمين (بمعنى زيادة عدد السكان لكن بمعدلات نمو سنوية متناقصة)، وبافتراض

معدل وسطي للنمو السكاني السنوي للفلسطينيين في العالم يساوي 2.8% فإن عدد السكان المقدر في نهاية عام 2015 سيكون حوالي 13 مليون نسمة، وعددهم في نهاية عام 2020 سيكون نحو 15 مليون نسمة، ويُتوقع أن يتضاعف السكان الفلسطينيون في العالم بناءً على هذه الفرضية المتواضعة عام 2030 ليصبح حوالي 20 مليون نسمة[17].

خامساً: الجدل حول تقدير عدد السكان الفلسطينيين داخل حدود فلسطين التاريخية خاصة في الضفة والقطاع

مما لا شك فيه أن الحديث في مثل هذه المواضيع يُؤخذ بنوع من التحفّظ والحذر، لأن صحة التوقعات تعتمد على مدى ما يتحقق من الفرضيات التي يتم البناء عليها في المستقبل، أما بالنسبة إلى الوضع الفلسطيني فانه يتميز بالتقلبات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المنظورة في كثير من الأحيان، وتعتمد على سياسات وإجراءات الاحتلال على أرض الواقع، والتي تتعدد أشكالها في كل مرحلة.

ضمن الحوارات التي تدور في بعض الأحيان إعلامياً، تُثار مسألة اتجاهات النمو السكاني للفلسطينيين والفترة اللازمة لكي يتساوى عدد اليهود مع عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية من البحر إلى النهر، ضمن إطار الصراع الديموغرافي الذي يعشعش في أذهان مفكري أقطاب الكيان الصهيوني.

يتوقع معهد راند Rand Corporation ذي الصيت الكبير، في دراسة له انخفاض معدلات زيادة السكان الفلسطينيين من 4% في العام إلى 2.2% وذلك بعد ربع قرن (حتى عام 2030) ويتوقع أن يصبح عدد السكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع حوالي خمسة ملايين نسمة خلال خمس سنوات، وهو قريب جداً مما نشره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[18].

وتشير الدراسة أيضاً إلى أنه لا توجد طريقة تستطيع "إسرائيل" بها أن تسيطر على خمسة ملايين إنسان، وأن تقرر مصيرهم، وأن تمكث على حدودهم، وتمنعهم حقوق المواطنة الكاملة بغير أي صلة بعدد اليهود المتنبأ به في نهاية العقد، ولا يوجد أي خطة متخيلة ومعقولة لاستمرار الاحتلال. وأن الخطة المتخيلة الوحيدة هي الانسحاب إلى حدود يقبلها الفلسطينيون والعالم أيضاً. يقول سيفر بلوتسك نقلاً عن يديعوت أحرونوت "عندما يكون الفلسطينيون ذوي استقلال في دولتهم سيكون من الواجب عليهم أن يتجندوا لمهام التطوير والبناء، وسيكتشفون ضرورة خفض نسبة الولادة وتقييد الهجرة إليهم (عدم عودة اللاجئين) وصرف الاهتمام إلى رفع مستوى الحياة لمواطني الدولة الجديدة... اذكروا خمسة ملايين فلسطيني بعد خمس سنوات... الزمن

يعمل لغير صالحنا"[19]. في الوقت نفسه نجد أن الساسة الإسرائيليين من اليمين واليسار يقلقهم الاستقرار الفلسطيني، أكثر من قلقهم على السلام والأمن المنشود.

وضمن الحوارات والنقاشات التي دارت في الاجتماعات في الأيام الدراسية التي عقدت في النصف الأول من عام 2005 بناءً على أفكار طاقم الخبراء الإسرائيلي والأمريكي، كانت تُعرض بعض الإشارات إلى أن عدد الفلسطينيين سيتجاوز سنة 2020 عدد اليهود في فلسطين من البحر إلى النهر[20]، هذه الفئة من اليمين تطالب بالقيام بعمليات طرد جماعي سريع (ترانسفير) للفلسطينيين من فلسطين.

من جهة أخرى، هناك من يرى من أطراف اليمين أيضاً أن عدد الفلسطينيين لن يتفوق على عدد اليهود قبل عام 2050 وتطالب هذه الفئة بتهدئة القلق الإسرائيلي، وأنه لا حاجة لأي انسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالإمكان الاستمرار في الوضع القائم المتمثل باستمرار الاحتلال للأرض والإنسان، مع ملاحظة أنه على الرغم من إتمام عملية الانسحاب من غزة إلا أن "إسرائيل" جعلتها سجناً، واستمرت في الاجتياحات وعمليات القتل فيها طوال عام 2006.

أما المنتمين إلى اليسار الإسرائيلي ممن يعتقدون بحدوث التفوق الديموغرافي الفلسطيني في فترة قريبة، فيدعمون اتجاهات التوصل إلى حل دائم والانسحاب من الضفة الغربية بهدف المحافظة على الأغلبية اليهودية، حتى إن جزءاً منهم يطالب بضم بعض مناطق 1948 مثل منطقة المثلث (ذات الكثافة السكانية العربية العالية) إلى الضفة الغربية وضم كتل استيطانية كبيرة من الضفة الغربية لـ"إسرائيل".

أما في الجانب الفلسطيني فتشير أحدث التقديرات المنقّحة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية في نهاية عام 2006 يساوي حوالي خمسة ملايين و90 ألف نسمة، وأن عدد اليهود فيها حوالي 5.3 مليون نسمة وسيتساوى العددان بحلول نهاية عام 2010 ليبلغ 5.7 مليون نسمة لكل منهما[21].

وبحلول عام 2020 سيبلغ عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية حوالي 7.6 مليون فلسطيني مقابل 6.4 مليون يهودي، أي أن نسبة الفلسطينيين ستصبح حوالي 54% من سكان فلسطين التاريخية (هذا بافتراض ثبات العوامل الأخرى).

ويشكل الصراع الديموغرافي اليهودي – الفلسطيني منذ إنشاء "إسرائيل" شكلاً من أشكال المساجلات والمماطلات والجدل بين أطراف إسرائيلية من اليمين واليسار، والذي يبدو في كثير من الحالات عقيماً، لأنه يخلط ما بين السياسة والمهنية الإحصائية، ويخلط ما بين الأهداف الظاهرة المعلنة وما بين الأهداف المبطنة المخفية لكل طرف، ويخلط ما بين الحقائق وأنصاف الحقائق، ويخلط ما بين الاستنتاجات العلمية المبنية على معطيات صحيحة وما بين الاستنتاجات المبنية على

معطيات منقوصة، أو تلك التي لا أساس لها من الصحة، حتى لكأنّ البعض يتخيل أحياناً أن هناك طرفاً إسرائيلياً يعمل للمصلحة الفلسطينية!!

في الوقت نفسه تتباين الاتجاهات والافتراضات والسياسات على أرض الواقع، حسب المرحلة والهدف المعلن والهدف المبطن في كل مرحلة من مراحل الصراع الفلسطيني، لأن الصراع يشكل لكل من اليسار واليمين الإسرائيلي سلاحاً ذا حدين، كلاهما ينبع من منطلقات الفكر الصهيوني، وإقامة دولة "إسرائيل" ذات الأغلبية اليهودية على أرض فلسطين من البحر إلى النهر.

بهذا السياق سادت في "إسرائيل" خلال النصف الأول من عام 2005 سلسلة من النشاطات والاجتماعات والأيام الدراسية والحوارات والمناقشات الساخنة حول ما يسمى "بالخطر الديموغرافي في إسرائيل"، والمتعلق بعدد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد شاركت وسائل الإعلام فيها بكثافة. هذه المناقشات بنيت على دراسة نشرت في كانون ثاني/ يناير 2005 بعنوان: "السكان العرب في الضفة الغربية وغزة: فجوة المليون والنصف فرد" Arab Population in the West Bank and Gaza: The Million and a Half Person Gap؛ قام بإعدادها فريق من الخبراء الأمريكيين والإسرائيليين على رأسهم بينت تسيمرمان Bennett Zimmerman ويورام ايتنغر Yoram Ettinger، وتقع الدراسة في أكثر من مائة صفحة، تبدأ بفكرة أن الفرضية القائلة بأن العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة يشكلون تهديداً ديموغرافياً لـ"إسرائيل" هي فرضية غير معقولة، ولا بدَّ من إعادة النظر فيها بصورة جوهرية. ذلك لأن الرقم المتعلق بعدد السكان المقدر لعام 2004 من قِبَل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والبالغ 3.8 مليون نسمة يساوي فعلاً 2.4 مليون نسمة فقط أي بنقص مقداره 1.4 مليون نسمة [22].

ونحن هنا لسنا بصدد الرد على كل التفاصيل المذكورة في الدراسة، إلا أنه وبشكل عام فإنها تفتقر إلى المنهجية العلمية السليمة، كما تفتقر إلى عدم لجوئها إلى المصادر المختصة، ولكنها تلجأ إلى مصادر انتقائية، وتُقحم نفسها في قضايا مهنية إحصائية بحتة لتمرير مواقف سياسية، جاءت في حينها قبل عملية الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة، بهدف تعطيل عملية الانسحاب، أو على الأقل عدم التفكير بعملية انسحاب مماثلة في الضفة الغربية في المستقبل، يتم من خلالها تفكيك مستوطنات في الضفة الغربية، وذلك من منطلق أن الفلسطينيين لا يشكلون مشكلة ديموغرافية لـ"إسرائيل"، وخاصة إذا تم عزلهم في كانتونات صغيرة تسيطر "إسرائيل" على معظم الأراضي، وتسمح بإنشاء خطوط مواصلات بين الكانتونات المعزولة، مع إمكانية إعادة رسم الحدود الافتراضية، بحيث تبقى "إسرائيل" ذات أغلبية يهودية.

في الوقت نفسه فإن الجهات المروّجة لهذه الأفكار من اليمين تدعم في أوقات أخرى فرضية أن الفلسطينيين يهددون ديموغرافياً الدولة اليهودية، وبالتالي ليس هناك من خيارات سوى التهجير بالقوة "الترانسفير".

وقد قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ممثلاً برئيسه السيد لؤي شبانه بالرد على أقوال الصحف، وخاصة مقال شاحر ايلان Shahar Ilan المنشور في صحيفة هآرتس، الذي أثار مجموعة من القضايا الحساسة حول الموضوع، بحيث لم يترك الرد مجالاً لتصديق هذه الافتراءات حول فجوة المليون والنصف[23].

وحتى نلخص نتائج الجدل الدائر بين فرقاء إسرائيليين حول عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، نشير إلى ما نشرته الصحف العبرية تحت عنوان "الفلسطينيون على حق ونحن على خطأ في الحسابات الديموغرافية" من خلال الوثيقة التي أعدها مكتب الإحصاء الإسرائيلي، وقدمها للجنة رقابة الدولة التابعة للكنيست بناء على طلبها، لتفسير التعارضات بين الإحصائيات الفلسطينية وتلك الإسرائيلية خلال العقد الأخير، إضافةً إلى مواجهة ادعاءات الوثيقة الجديدة التي أعدها طاقم الخبراء الإسرائيلي الأمريكي برئاسة بينت تسيمرمان ويورام ايتنغر، والتي تدعي أن عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة هو حوالي 2.4 مليون نسمة فقط في سنة 2004.

وتشير وثيقة مكتب الإحصاء الإسرائيلي بصراحة إلى أن معطيات الإحصاء الذي أجراه الفلسطينيون في عام 1997 موثوقة وتوقعاتهم بصدد "النمو السكاني في العقد الأخير معقولة ومنطقية... وأن افتراضات الزيادة الطبيعية للمكتب الفلسطيني معقولة وملائمة... أما افتراضاته بصدد ميزان الهجرة الإيجابي فتبدو مبالغاً فيها جداً في فترة الانتفاضة والأزمة الاقتصادية". وهذا ما حدث بالفعل إذ قام المكتب الفلسطيني بتصحيح تقديراته حول الهجرة وخفض عدد السكان من 3.8 إلى 3.6 مليوناً، ... وكان مكتب الإحصاء الإسرائيلي قد اعتمد على معايير وتقديرات خاطئة، وعلى إحصاء قديم منذ عام 1967، ولذلك كان منقوصاً، ... وعلى هذا فإن الإحصاء الفلسطيني جرى حسب المعايير الدولية المتعارف عليها، وعملية الإحصاء ذاتها كانت صحيحة[24]. وأضاف شاحر ايلان في تعليقه:

> يذهب أعضاء الطاقم الإسرائيلي الأمريكي من جهة سيرجيو دي لا فرغولا [Sergio della Pergola]، أرنون سوفير [Arnon Sofer] وأعضاء لجنة الإحصاء المركزية من جهة ثانية في الأسبوعين الأخيرين من حدث إلى حدث، من اجتماع إلى اجتماع، من يوم نظري إلى يوم نظري، الجدل بينهم مقترن بالكثير من التعابير اللاذعة. دي لافرغولا يقول عن عمل الطاقم... "كأنه عمل علمي. إنهم لا يعرفون ماذا يكتبون إنهم يكذبون بدون خجل". ويقول البروفيسور سوفير "يبدأون بإعطاء نصائح لمكتب الإحصاء الإسرائيلي الخاص بنا وكأنها الأفضل في العالم"[25].

الموضوع من ناحية فنية ومهنية إحصائية بحتة لا يستحق التعليق كثيراً، حتى يتم إثبات خطئه بوجود هذه الفجوة الكبيرة والمقدرة بالمليون والنصف، لكن لا بد من الإشارة إلى أن هذه الفجوة حسب رأي مُعدِّي الدراسة تستند في جزء منها على قيام الإحصاء الفلسطيني باحتساب 325 ألف فلسطيني مقيم بالخارج في التعداد الفلسطيني لسنة 1997، وهذا غير سليم حيث لم يتم إدراج أي فرد منهم ضمن نتائج التعداد الإجمالية ولا ضمن الإسقاطات، إضافةً إلى شمول الإسقاطات

الفلسطينية للفلسطينيين المقيمين في القدس في الأراضي التي احتلت عام 1967 رغم أن "إسرائيل" تَعدُّهم ، وهذا الأمر صحيح لأن القدس ضمن الأراضي المحتلة عام 1967، و"إسرائيل" لا يجوز لها ضمهم إليها، أما من ناحية افتراضات صافي الهجرة الإيجابية فقد كان الإحصاء الفلسطيني قد أعد إسقاطات سكانية بعد تنفيذ تعداد 1997، تفترض حزمة من الافتراضات من ضمنها عودة حوالي 45 ألف فلسطيني سنوياً خلال السنوات 2001–2010[26]، وذلك ضمن أجواء العملية السلمية والتوقعات الإيجابية الحذرة وغير المبالغ بها في حينه، إلا أن العدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى، أدى إلى عدم تحقق هذه الفرضية لهذه السنوات، وهو ما أدى لقيام الإحصاء الفلسطيني بتنقيح الإسقاطات، ليصبح عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، في سنة 2004 قيد النقاش، هو 3.6 مليون نسمة بدلاً من 3.8 مليون نسمة، وليس كما أشارت الدراسة إلى أن عددهم هو 2.4 مليون نسمة. في الوقت نفسه فإن التوقعات السابقة تكون متدنية جداً، إذا سادت بدائل أخرى من الاستقرار السياسي، وحصل اللاجئون الفلسطينيون المتواجدون في الشتات على حقِّهم في العودة إلى ديارهم.

سادساً: الضغوط والإجراءات الإسرائيلية للتأثير على الحالة الديموغرافية الفلسطينية عبر الخط الأخضر وفي الضفة والقطاع

ما فتئت "إسرائيل" ومنذ إنشائها تقوم بكافة أشكال الضغوط والإجراءات للتأثير على الحالة الديموغرافية الفلسطينية عبر الخط الأخضر، حتى إن الجدل والخلاف حول عدد الفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية المشار إليه سابقاً، كان ينتقل فيه الجدل والخلاف تلقائياً إلى الفترة التي يستغرقها تساوي الفلسطينيين واليهود فيها، وإلى عدد السكان الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، وكيف ستبقي "إسرائيل" التي لا حدود لها ذات أغلبية يهودية على جانبي هذا الخط، والذي تعيد رسمه على الواقع وفي أذهان الخبراء والساسة في "إسرائيل" كل يوم، خاصةً وأن هناك فلسطينيين من غير اليهود يُعدُّون ضمن "إسرائيل" أو داخل الخط الأخضر، إضافةً إلى مستوطنين يهود يقيمون في الأراضي المحتلة عام 1967 ويُعدُّون ضمن "إسرائيل".

هذا الموضوع يعيد النظر في كل فترة بأهمية الصراع الديموغرافي لدى اليمين واليسار الإسرائيلي، واختلافهم في اتباع وسائل قديمة وحديثة لتهجير الفلسطينيين من أرضهم، وإعادة رسم الحدود المفترضة على جانبي الخط الأخضر للتأثير على الوضع الديموغرافي، وبحجة تقديم تنازلات مؤلمة على حد زعمهم.

وبالإضافة إلى عمليات القتل والتهجير والاضطهاد وتضييق سبل العيش للفلسطينيين واقتلاعهم من أرضهم، وحصارهم عسكرياً وسياسياً واقتصادياً تقوم "إسرائيل" بسياسات وإجراءات قمعية عنصرية يومية على جانبي الخط الأخضر، تؤدي إلى مصادرة الأراضي الفلسطينية، وعزل التجمعات وتحويلها إلى كانتونات وسجون، وتحويل حياة الفلسطينيين اليومية إلى جحيم، يجبر بعضهم على الرحيل إلى مناطق أخرى بالداخل أو الخارج.

هذه الإجراءات تترافق مع طرح مواضيع لها علاقة بتوزيع السكان العرب على جانبي الخط الأخضر، تؤثر على نسيجهم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، أو الحديث عن العرب في "إسرائيل" وضمهم أو ترحيلهم إلى مناطق 1967، ضمن كانتونات معزولة، بحيث تُصادر معظم الأراضي، لتصبح مدن الضفة الغربية وبعض ما حولها سجوناً غير كبيرة، يُشَكِّل كل منها منطقة معزولة، حتى إن توفر تواصل بين الطرق سيكون تحت مسؤولية "إسرائيل"، وستكون هذه الطرق معرضة لحواجز تسميها "حواجز أمنيّة"، تَحدُّ من حركة السكان، والهدف منها إذلالهم والتضييق على كل أعمالهم وطموحاتهم في العيش الكريم في أرضهم، لإجبارهم على تركها، بحيث يصبح عدد كبير من السكان الفلسطينيين مقيمين على أقل مساحة من الأراضي، وغير تابعين لما يسمى "بالدولة اليهودية".

هجرة الفلسطينيين إلى الخارج ونزيف الأدمغة والكفاءات الفلسطينية:

مما لا شك فيه أن هناك تأثيرات سلبية نتيجة الإجراءات الإسرائيلية القمعية خلال سنوات انتفاضة الأقصى، رافقها في السنة الأخيرة 2006 فرض الحصار على الشعب الفلسطيني والاختلافات السياسية الفلسطينية الداخلية بين الأخوة، ضمن ضغوط دولية خارجية على خياره الديموقراطي، بهدف إيجاد الفتنة الداخلية المفتعلة بين الأشقاء، بحيث يعطَى العدو الصهيوني ومن يحالفه بعض الذرائع الوهمية للتغطية على فشلهم في حل القضية الفلسطينية، وفشل سياساتهم في المنطقة. إضافةً إلى المماطلة في الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، والاستمرار في الاحتلال ومصادرة الأراضي وتفريغ الأرض من أهلها "طوعاً" حسبما يخططون.

من هذه الآثار لجوء بعض المواطنين ومن ضمنهم بعض الكفاءات الفلسطينية إلى مغادرة البلاد طلباً للأمان، أو للبحث عن سبل العيش، أو للتعلّم في الخارج، أو لزيارة الأهل والأقارب والإقامة عندهم لفترات طويلة، وغيرها من الأسباب.

في البداية لا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه الظاهرة هي ظاهرة طبيعية في ظل أي احتلال، فكيف بمحتل يجثم على الشعب الفلسطيني وأرضه ومُقدّراته منذ ستة عقود، وما ترك من إجراءات ووسائل وأدوات وقوانين ظالمة، ظاهرة وباطنة إلا ومارسها على أعين العالم.

ففي مقال حول خطر الهجرة والتفريغ في فلسطين، تشير نتائج الاستطلاع الذي أجرته جامعة بيرزيت إلى أن 30% من الفلسطينيين يتطلعون إلى الهجرة، غالبيتهم من الشباب بسبب الأحوال

السائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي لم تقتصر على قسوة الاحتلال الإسرائيلي، بل وصلت إلى الصراعات بين القيادات السياسية الفلسطينية؛ الأمر الذي يصب في خدمة الهدف الاستراتيجي الصهيوني المتمثل بتفريغ الأرض[27].

وفي تقرير آخر حول ظاهرة الهجرة الخطيرة في الضفة والقطاع، وتفاقم نزف الكفاءات، نشرت صحيفة الحياة عن نية 44% من الشباب الفلسطيني الهجرة، وأن هناك 50 ألف طلب هجرة فلسطيني قدمت إلى مختلف القنصليات الأجنبية، وأنَّ عشرة آلاف شاب فلسطيني حصلوا على تأشيرة الدخول إلى تلك الدول، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وتشيلي، وتضم هذه الحالات مختلف المناطق الفلسطينية وجميع الطوائف، ولكنها تتعاظم نسبياً بين المسيحيين إلى حد كبير وخطير، وذلك كما أشارت الصحيفة نقلاً عن المطران رياح أبو العسل، وأردفت الصحيفة قولها أنه "بات من الممكن إحصاء عدد العائلات (المسيحية) في كل قرية فلسطينية دون عناء"، كما أشارت الصحيفة نقلاً عن مصادر أردنية إلى أنه خلال السنوات الخمس الأولى لانتفاضة الأقصى دخل إلى الأراضي الأردنية حوالي 300 ألف فلسطيني ولم يعودوا[28].

كما حذر مسؤولون فلسطينيون من تنامي ظاهرة الهجرة في صفوف الفلسطينيين، لا سيما بين صفوف أصحاب الكفاءات العلمية والعملية، محذرين من تداعيات ذلك على المجتمع الفلسطيني، حيث أشير إلى أن بعض الكفاءات المتميزة في القطاع الحكومي لجأت إلى البحث خارج فلسطين عن مصدر رزق، مع تأكيد هذه المصادر على ضرورة إحداث الاستقرار السياسي والاقتصادي، ليكون الخطوة الأساسية للتخفيف من حدة هذه الهجرة المعاكسة ورحيل الكفاءات[29].

إن الأرقام في هذا المجال لا يمكن حصرها، في الوقت نفسه لا يمكن غض الطرف عنها بهدف التوعية بها وللحد من آثارها المستقبلية السلبية على الصراع الديموغرافي في المنطقة، ولا بدّ للقادة الفلسطينيين والمعنيين بالأمر من القيام باتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بمنع هذه الظاهرة أو الحد من آثارها. في المقابل لا بد من ضرورة عدم تضخيمها، وخاصةً أن قياس حجم هذه الظاهرة وأسبابها بصورة علمية ومن مصادر رسمية غير متوفر، وأن ما ذكر سابقاً هو للدلالة على وجود الظاهرة وليس لقياسها. في الوقت نفسه لا بدّ من التنويه إلى أن الاعتماد على الفرق بين المغادرين والقادمين في فترة من الزمن لا يمثل هجرة حقيقية دائمة، بل غالباً ما تكون مؤقتة، تزول بزوال أسبابها، مع العلم أيضاً أن الفلسطينيين الذين يغادرون للخارج ويتجنسون بجنسيات أخرى يحتفظون بإقامتهم في الضفة والقطاع، حتى ولو أقاموا في الخارج لفترات طويلة، وذلك من أجل عودتهم أو عودة أبنائهم وأحفادهم.

سابعاً: فلسطينيو الخارج وحق العودة

رغم كل القرارات الدولية المتعلقة بحق عودة اللاجئين وتعويضهم

منذ قرار التقسيم رقم 194 لسنة 1947، الصادر عن الأمم المتحدة[30]، إلا أن مواطناً فلسطينياً واحداً لم يعد بناءً على هذه القرارات، بل إن "إسرائيل" تابعت بوسائل مختلفة وضع باقي الفلسطينيين تحت ظروف صعبة لإجبارهم على الهجرة. في الوقت نفسه واجه الشعب الفلسطيني كل التحديات ليبقى ثابتاً على أرضه، غير متنازلٍ عن حقوقه في تقرير مصيره وحقه في العودة.

ففي استطلاع الآراء السياسية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، نفذه مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات عام 2006، أظهرت نتائجه أن حوالي 82% من الفلسطينيين في لبنان متأكدون من عودتهم إلى فلسطين بشكل أو بآخر، وأن 13% لا يعتقدون أن عودتهم ممكنة، والباقي لا يعرفون، وأن أكثر من 98% منهم لا يجدون في التعويض والتوطين في لبنان حلاً لقضيتهم، وأن حوالي 80% منهم لا يقبلون إلا العودة إلى بلداتهم وقراهم الأصلية التي أخرجوا منها، وحوالي 5% يقبلون بالعودة إلى الأراضي المحتلة عام 1967، وغالبية المتبقين يقبلون بتسوية في لبنان أو خارجه. في الوقت نفسه يؤيد 83% منهم موقف حماس من عدم الاعتراف بـ"إسرائيل" رغم الضغوط المختلفة[31].

وأفاد استطلاع آخر لمركز مدى الكرمل في حيفا، بأن 80% من فلسطينيي الـ 48 يناصرون حق اللاجئين في العودة إلى أوطانهم أو تلقي التعويضات، وأن 42% من المستجوبين يرون ضرورة الجمع بين العودة والتعويض بشكل مشترك، فيما يدعو 29% منهم إلى تخيير اللاجئين الفلسطينيين بين العودة وبين التعويض. وكشف الاستطلاع إلى أن 87% من الفلسطينيين نادوا بضرورة المطالبة بممارسة حق العودة، وبأن تجعل القيادات المحلية من حق العودة موضوعاً سياسياً مهماً[32].

وتضمّن البيان الختامي لمؤتمر فلسطينيي أوروبا الرابع، والذي عقد في مدينة مالمو السويدية في أيار/ مايو 2006، العديد من القرارات البناءة والمفيدة لمستقبل الشعب الفلسطيني، والتي على رأسها أن الفلسطينيين وحدة واحدة أينما وجدوا، وضرورة حصولهم على حق العودة، والتحذير من مغبة المساس بهذا الحق أو تجاوزه أو المساومة عليه، وضرورة "تمكين الفلسطينيين أينما كانوا من العودة إلى أرضهم وديارهم التي هُجِّروا منها قسراً، مع التعويض إلى جانب ذلك عن كافة الخسائر والأضرار المعنوية والمادية التي لحقت بهم وبأجيالهم جراء ذلك التهجير وطوال سنوات اللجوء والشتات" [33].

كما أن موضوع عودة اللاجئين قد شهد عام 2006 حوارات ومناقشات محلية وإقليمية ودولية، نابعة من استمرار معاناة الفلسطينيين في الشتات، وخاصة ما جرى ويجري من اعتداءات صارخة من قِبَل قوات الاحتلال في قطاع غزة والضفة الغربية، ومن سَنّ قوانين وإجراءات عنصرية على المواطنين الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، وخاصةً من ناحية مصادرة الأراضي وترحيل البدو الفلسطينيين في النقب جنوب فلسطين، والإجراءات المتعلقة بترحيل الفلسطينيين من القدس، والنتائج المتوقعة من بناء جدار الضم والتوسع، وسَنّ قوانين

تمنع الزوج أو الزوجة "الفلسطينيين فقط" من الإقامة في "إسرائيل" فيما إذا كان أحدهما فلسطيني من الضفة أو غزة، مما يتسبب في تفكيك الأسر، ويؤثر سلباً على نسيج الحياة الاجتماعي الذي كان سائداً في الفترة السابقة على جانبي الخط الأخضر.

هذا بالإضافة لما يحدث من عمليات قتل وتشريد وتهديد للفلسطينيين في العراق، ومعاناتهم على الحدود الأردنية والسورية، وما يجري في لبنان من المعاناة القاسية والمستمرة للمقيمين في المخيمات المكتظة بالسكان من عدم توفر الخدمات أو سوئها، ومن البطالة والفقر المدقع بسبب القوانين التي تمنعهم من العمل في أكثر من 70 مهنة، وعدم حصولهم على حقوقهم الاجتماعية والمدنية كما تشير تقارير الأونروا، وما قامت به الحكومة من وقف إجراءات سحب وثيقة سفر اللاجئ المقيم في لبنان في حال كان يحمل جواز سفر أجنبي، وإعادتها للذين سحبت سابقاً، والاعتراف بجواز السفر الفلسطيني الصادر عن السلطة الفلسطينية، والجدل بين اللبنانيين حول توطين الفلسطينيين أو ترحيلهم إلى دول عربية أو أجنبية مجاورة لحين عودتهم إلى أوطانهم، أو حتى تهجيرهم إلى دول أجنبية مثل كندا واستراليا، وعلاقة ذلك بالمخططات الصهيونية الأمريكية للقفز على حق عودة اللاجئين، على حد قول مصدر من الجامعة العربية[34].

وفي مقال نشرته القدس العربي عن هآرتس بعنوان مشكلة "إسرائيل" ليست الاحتلال ولكن اللاجئين، لمردخاي كيدار Mordechai Kedar يقول في آخره:

> الاستنتاج هو أن التوصل للسلام مع جيران إسرائيل العرب لا يرتبط بسيطرتنا على المنطقة، وإنما بالموافقة على عودة لاجئي 1948 مع أحفادهم إلى بيوتهم في داخل إسرائيل، ودفع إسرائيل بذلك للقضاء على نفسها ككيان صهيوني. بعد أن نقوم بإخلاء الجولان كاملاً، وحتى بعد أن ننسحب من كل أراضي يهودا والسامرة، سنكتشف أن جوهر المشكلة بين إسرائيل وجيرانها لم يحلّ (عودة اللاجئين)، وأنها ستبقى بعد ذلك بؤرة للصراع في المستقبل كذلك. الحقيقة – مهما كانت مرة – أفضل من الوهم اللذيذ والواهن. لقد آن الأوان لفهم جيراننا وأن نتوقف عن الإصغاء لأنفسنا فقط[35].

الخلاصة مما ذكر، أنه لا يوجد حل للمشاكل السابقة التي يعانيها اللاجئون في شتى بقاع الأرض سوى عودتهم إلى ديارهم.

خاتمة

إن المتفحص لمشاكل منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، والمشاكل والصراعات الدولية بشكل عام، خلال النصف الثاني من القرن الماضي، يجد أن معظمها ينبع من إنشاء الكيان الصهيوني عام 1948، وعدم قيام المجتمع الدولي بوضع وتنفيذ حلول عادلة تضمن حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة، بما فيها حقه الكامل بالعودة، واستعادة أرضه ومقدساته ومُقدّراته، وسيادته الكاملة عليها دون مماطلة ولا مساومة. ومن الواضح أيضاً أن المنطقة بأكملها لن ترى الأمن والسلام المنشود، دون تحقيق الشعب الفلسطيني لآماله وتطلعاته المتعلقة بالحرية الكاملة والاستقلال على التراب الفلسطيني.

وأمام تشعب الصراع ليصبح الصراع الديموغرافي اليهودي – الفلسطيني أحد أهم أشكاله، ومن توقع تساوي عدد الفلسطينيين وعدد اليهود في فلسطين التاريخية في نهاية عام 2010، فليس أمام المجتمع الدولي و "إسرائيل" وراسمي السياسات فيها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار سوى التفكير الجدي بحل القضية الفلسطينية بصورة عادلة، تضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على الأرض والإنسان والمقدسات والمقدرات الفلسطينية، وعودة جميع اللاجئين إلى ديارهم وديار آبائهم وأجدادهم التي هُجِّروا منها.

هوامش الفصل الثامن

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون في نهاية عام 2006، رام الله، فلسطين، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/end-year06a.pdf

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

[4] الفلسطينيون في نهاية عام 2006.

[5] **الخليج**، 7/3/2007.

[6] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 1999، رام الله، فلسطين، ص 146؛ وانظر أيضاً: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصحي الديموغرافي – 2004، التقرير النهائي، رام الله، فلسطين.

[7] الفلسطينيون في نهاية عام 2006.

[8] منظمة التحرير الفلسطينية، الدائرة الاقتصادية، المكتب المركزي للإحصاء والمصادر الطبيعية، **المجموعة الإحصائية الفلسطينية**، العدد 9، دمشق، 1993/1994.

[9] http://www.un.org/unrwa/arabic/Refugees/pdf/TABLE1.PDF

[10] Ibid.

[11] Ibid.

[12] الجدول من تجميع الباحث (الفلسطينيون في نهاية عام 2006، وكتاب فلسطين الإحصائي السنوي 1999)، ملاحظة: العلامة (–) تعني غير متوفر.

[13] محسن صالح وآخرون، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006)، ص 175.

[14] **المرجع نفسه**، ص 168؛ وانظر أيضاً: النازحون الفلسطينيون ومفاوضات السلام، في: http://www.mic-pal.info/nkba/world/10.doc

[15] الفلسطينيون في نهاية عام 2006، ص 31.

[16] حول إحصاءات اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة، انظر:
http://www.un.org/unrwa/arabic/Refugees/pdf/TABLE3.PDF; and
http://www.un.org/unrwa/arabic/Refugees/pdf/TABLE1.PDF

[17] تقديرات الباحث.

[18] The Rand Palestinian State Study Team, *Building a Successful Palestinian State* (USA: Rand Corporation, 2005), p. 87.

[19] **الحياة**، 4/5/2006؛ وانظر أيضاً:
http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3080831,00.html; and
http://www.bahethcenter.net/A.W/alsahafa/sahafat_al3adow/5-5-2005/3-5-2005.htm

[20] المشهد الإسرائيلي، 14/6/2005.

[21] الفلسطينيون في نهاية عام 2006.

[22] See: "Arab Population in the West Bank and Gaza: The Million and a Half Person Gap," in American – Israel Demographic Research Group (AIDRG), published by the Begin – Sadat for Strategic Studies in Israel, 10/1/2005, in: www.padernographics.com

[23] **الحياة**، 11/6/2005؛ و**القدس**، 8/6/2005.

[24] **الحياة الجديدة**، 8/6/2005.

[25] **الأيام**، فلسطين، 8/6/2005.

[26] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سكان التجمعات الفلسطينية 1997–2010، رام الله، فلسطين، ص 17.

[27] **البيان**، الإمارات، 27/10/2006.

[28] **الحياة**، 11/12/2006.

[29] **الدستور**، 30/10/2006.

[30] http://www.un.org/unrwa/arabic/Roll/index.htm

[31] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، استطلاع رأي اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بيروت، أيار/ مايو 2006.

[32] **الخليج**، 5/1/2006.

[33] مركز العودة الفلسطيني، البيان الختامي لمؤتمر فلسطينيِّي أوروبا الرابع، لندن، 8/5/2006، في:
http://www.prc.org.uk/data/aspx/d3/2813.aspx

[34] **الوطن**، السعودية، 10/5/2006؛ وجريدة **الديار**، بيروت، 12/5/2006؛ ووفا، 15/6/2006؛ و**المستقبل**، 2/11/2006.

[35] **القدس العربي**، 17/11/2006؛ وانظر أيضاً:
http://omedia.org/Show_Article.asp?DynamicContentID=1861&MenuID=727&ThreadID=1014017

The Palestinian Strategic Report 2006

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006

هذا التقرير

يسرُّ مركز الزيتونة أن يُقدّم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، والذي يصدر للعام الثاني على التوالي، وهو تقرير سنوي يهدف إلى متابعة الشأن الفلسطيني بالرصد والاستقراء والتحليل. ويغطي التقرير الأوضاع السياسية الداخلية، والجوانب المتعلقة بالأرض والمقدسات والاقتصاد والمؤشرات السكانية الفلسطينية، والوضع الإسرائيلي، وعلاقات التسوية والصراع مع "إسرائيل"، ويعالج المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، كما يفرد فصلاً خاصاً عن العدوان الإسرائيلي على حزب الله ولبنان.

قام بإعداد التقرير نخبة من الأساتذة المتخصصين، وشارك في مراجعته عدد من المستشارين الكبار.

وقد سعى مركز الزيتونة إلى الالتزام بخطه في إصدار الدراسات والأبحاث الرصينة، وفق أفضل المعايير العلمية والمهنية. ويأمل المركز أن يكون التقرير إضافة جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية، وأن يتم الارتقاء بمستواه عاماً بعد عام؛ وأن ينمو وينضج من خلال تفاعلات الباحثين والمتخصصين والمهتمين ومراجعاتهم وانتقاداتهم.

د. محسن صالح

ISBN 978-9953-0-0993-3

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: 644 303 1 961+ | تلفاكس: 643 303 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

توزيع
الدار العربية للعلوم - ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb
ص.ب.: 13-5574 شوران 2050-1102 بيروت - لبنان
تلفون: 8/ 785 107 1 961+ | فاكس: 230 786 1 961+
البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

جميع كتبنا بتوفرة على شبكة الإنترنت
نيل و فرات .كوم
www.neelwafurat.com